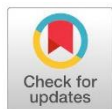


## Research Article

## Open Access



## أثر السيولة على ربحية المصارف التجارية الليبية (دراسة حالة المصرف التجاري الوطني)

مبروكة محمد عطوه<sup>\*1</sup>إيمان صالح عبد القادر<sup>2</sup><sup>\*1</sup> مبروكة محمد عطوه:التمويل والمصارف، جامعة  
عمر المختار، ليبيا<sup>\*2</sup> إيمان صالح عبد القادر:التمويل والمصارف، جامعة  
عمر المختار، ليبيا.

**المستخلص:** تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر السيولة على ربحية البنوك التجارية، وذلك بدراسة قياسية على البنك التجاري الوطني الليبي، بالاعتماد على بيانات سنوية للفترة الممتدة من (2004 – 2019)، ولتحقيق هذا الهدف استخدام نموذج ARDL، استنادا على المتغيرين وهما: ربحية البنك كونه متغيرا تابعا، والسيولة كونها متغيرا مستقلا، وأشارت النتائج إلى عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية والسيولة. وقد توصلت الدراسة القياسية إلى أن السيولة لم يكن لها تأثير في المدى الطويل على قدرة البنك في زيادة ربحيته، أما في المدى القصير فالسيولة خلال الفترة  $t$  كان لها تأثير سلبي على العائد على الأصول على عكس الفترة  $t-1$ ، و  $t-2$  فإن التأثير كان إيجابيا ومعنويا في تحسين العائد على الأصول، وأيضا كان التأثير إيجابيا بالنسبة للعائد على حقوق الملكية في الأجل القصير.

الكلمات المفتاحية: الربحية، السيولة، البنوك التجارية، نموذج ARDL

**\*Corresponding author:**

Mabruka Mohamed  
mabruka.mo-  
hamed@omu.edu.ly  
Department of Banking  
and Finance, Faculty of  
Economics, Omar Al-  
Mukhtar University Al-  
Baida, Libya.

**Second Author:**

Iman Saleh  
Iman.buna-  
wara@omu.edu.ly  
Department of Banking  
and Finance, Faculty of  
economics, Omar Al-  
Mukhtar University Al-  
Baida, Libya

**Received:**

20 Jan 2024

**Accepted:**

31 May 2024

**Publish online:**

30 June 2024

### The impact of liquidity on Libyan commercial banks (case study of the National Commercial Bank)

**Abstract:** This study aims to measure the impact of liquidity on the profitability of commercial banks through a standard study on the National Commercial Bank of Libya, based on annual data for the period extending from (2004 – 2019). To achieve this goal, the ARDL model was used, based on the two variables: bank profitability as a dependent variable. Liquidity as an independent variable, and the results indicate that there is no cointegration relationship between return on assets, return on equity, and liquidity. The benchmark study found that liquidity had no effect in the long term on the bank's ability to increase its profitability, but in the short term, liquidity during period  $t$  had a negative effect on the return on assets, unlike periods  $t-1$  and  $t-2$ , in which the effect was positive and significant. In improving the return on assets, the effect was also positive regarding the return on equity in the short term.

**Keywords:** Profitability, liquidity, Commercial banks, ARDL model



**المقدمة:** تعد البنوك من أقوى المؤسسات المالية التي تلعب دورا هاما في التطور الاقتصادي، حيث تعد البنوك مؤسسة مالية تعمل على جمع الأموال من المودعين ومنحها على شكل قروض وأوراق مالية، كما قد ازدادت أهميتها وتجاوزت كونها مؤسسة مالية تقوم بتقديم خدماتها للعملاء من مودعين ومقرضين فقط، لتصبح ركيزة أساسية في مجال الاستثمار وتحقيق التنمية الاقتصادية. تواجه المصارف التجارية تحديات صعبة بشكل مستمر في إدارة السيولة بكفاءة وفاعلية، فالسيولة تعد سلاحا ذا حدين، فكما نعلم إن نقص السيولة يؤدي إلى فشل وإفلاس البنوك التجارية، ومن جهة أخرى فإن السيولة الزائدة عن الحد المطلوب تؤدي إلى تجميد الأموال التي كان من الممكن الاستفادة منها في استثمارات مربحة، وتؤدي السيولة لدى البنك إلى تمكينه من القدرة على الوفاء بالتزاماته والقيام بالمتطلبات الأساسية لعملائه، وبسبب الأهمية الكبيرة للسيولة النقدية نصت القوانين البنكية علي وجود حد أدنى من السيولة يتيح للبنك استثمار موارده المالية لتحقيق الاستقرار المالي.

ترتبط السيولة والربحية أساسا بالبنوك التجارية، ولكن بعلاقة عكسية بينهما، فكلما زادت السيولة قلت الربحية، والعكس : فعند احتفاظ البنك بسيولة أكبر من احتياجاتها سوف يفقدها فرص الاستثمار بتلك المبالغ في استثمارات مدرة للربح، ولكن المخاطر سوف تكون قليلة في حالة الخسائر والسحوبات المفاجئة من العملاء، مما يؤدي إلى أزمة مالية قد تؤدي إلى الفشل، وقد تؤدي إلى الإفلاس؛ لذا فإن الأرباح يجب أن تكون مستقرة وفي نمو دائم لتحقيق العائد للمساهمين والمودعين، مما يزيد من الثقة في البنوك وبناء عليه زيادة إقبال المساهمين للاستثمار مما يزيد من حصته في السوق . ولتحقيق التوازن وعدم التعارض بين السيولة والربحية تقوم البنوك بإدارة أصولها وخصومها بشكل مثالي يحقق أرباحا مرتفعة ضمن مخاطر محدودة، وتوفير سيولة مناسبة وفقا للنظام البنكي للدولة وتشريعاتها.

### مشكلة الدراسة

تكمن مشكلة الدراسة في الإجابة على السؤال الآتي: ما معرفة الأثر الذي تحدثه السيولة على الربحية في البنوك التجارية الليبية في المدينين: القصير الأجل والطويل الأجل؟

وحتى نتمكن من معالجة هذه الإشكالية تم تجزئتها إلى أسئلة فرعية تتمثل فيما يأتي:

هل يوجد أثر للسيولة (نسبة التداول) على العائد على الموجودات في الأجل القصير؟

هل يوجد أثر للسيولة (نسبة التداول) على العائد على الموجودات في الأجل الطويل؟

هل يوجد أثر للسيولة (نسبة التداول) على العائد على حقوق الملكية في الأجل القصير؟

هل يوجد أثر للسيولة (نسبة التداول) على العائد على حقوق الملكية في الأجل الطويل؟

### فرضيات الدراسة

تم اختيار فرضيات الدراسة للإجابة على تساؤلات البحث، حيث تم الاعتماد على الفرضية الرئيسية وهي: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للسيولة على ربحية المصرف التجاري الوطني.

ويتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الآتية:

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للسيولة على العائد على الموجودات في الأجل القصير .
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للسيولة على العائد على الموجودات في الأجل الطويل .
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للسيولة على العائد على حقوق الملكية في الأجل القصير .
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للسيولة على العائد على حقوق الملكية في الأجل الطويل .

### أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة وتحليل المفاهيم الأساسية للسيولة والربحية، وكيفية قياسها، وتحديد مدى تأثير السيولة على ربحية المصارف التجارية في الأجلين: القصير الأجل والطويل الأجل باستخدام نموذج قياسي من أجل الإجابة على إشكالية البحث وفرضيات الدراسة.

### أهمية الدراسة

إن نجاح القطاع المصرفي يكون له تأثير كبير على كافة القطاعات الاقتصادية والمالية في الدولة، ومن أهم المعايير التي تؤثر على نجاح البنوك هو نمو الربحية. تكمن أهمية الدراسة في أنها تتناول موضوعاً جوهرياً يمس أعمال البنوك التجارية الليبية، وهو العلاقة بين السيولة والربحية كونها ستوضح مدى تأثير السيولة على ربحية المصارف في الأجلين: الطويل والقصير، وبالتالي معرفة نقاط الضعف والقوة في إدارة أصولها والعمل على تحسينها.

### منهجية الدراسة

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج التحليلي المالي والإحصائي، حيث تم احتساب النسب المالية التي تعبر عن المتغيرات باستخدام التحليل المالي اعتماداً على القوائم المالية للمصرف التجاري الوطني والتحليل الإحصائي القياسي لقياس العلاقة بين المتغير المستقل والمتغيرات التابعة، وتتضمن منهجية الدراسة العناصر الآتية:

### أولاً: مجتمع وعينة الدراسة

تم الاعتماد على البنوك التجارية الليبية كمجتمع للدراسة، أما عينة الدراسة فهي المصرف التجاري الوطني.

### ثانياً: أداة الدراسة

وفي هذه الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وقد اعتمدت الباحثتان على القوائم المالية كونها أداة رئيسة لجمع البيانات والمعلومات اللازمة لموضوع الدراسة، ومن أجل الإجابة على مشكلة الدراسة واختبار مدى صحة فرضياتها تم الاستعانة بالأدوات الإحصائية والمؤشرات المالية والمتمثلة فيما يأتي: المؤشرات المالية: لقياس السيولة تم استخدام نسب التداول ومعدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حقوق الملكية كونها مؤشرات لقياس ربحية المصرف التجاري الوطني.

**الأدوات الإحصائية:** تم استخدام نموذج ARDL من أجل اختبار مدى تأثير المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة في الأجلين: القصير الأجل والطويل الأجل، وتحديد المتغير الأكثر تأثيراً.

### الدراسات السابقة

دراسة (Malik & et al, 2016) بعنوان: أثر الربحية على السيولة (حالة شاملة للقطاع المصرفي الباكستاني الخاص) التي شملت 22 بنكاً خاصاً بباكستانياً، أشارت إلى وجود علاقة واضحة بين مقاييس السيولة وبين العائد على الأصول، ولكن عند استخدام

العائد على حقوق الملكية والعائد على الاستثمار كمؤشرات للربحية فإن هذه العلاقة تصبح ضعيفة وغير مهمة، وقد أوصت هذه الدراسة البنوك بإعادة تقويم هيكله استراتيجياتها بشأن إدارة السيولة.

دراسة (Bordeleau and Graham, 2010) عنوانها: أثر السيولة على ربحية البنك، أكدوا فيها على أن الأزمات الحديثة توضح أهمية إدارة السيولة المصرفية، فالمنظمون أو المراقبون (regulators) يبتكرون معايير حديثة للسيولة بهدف جعل النظام المالي أكثر مرونة واستقراراً، هذه الدراسة قامت بتحليل أثر الاحتفاظ بالأصول السائلة في البنوك التجارية الكندية والأمريكية على ربحية هذه البنوك، وذلك خلال الفترة 1997 إلى نهاية 2009م، وقد أظهرت النتائج أن الربحية تعد جيدة في البنوك التي تحتفظ ببعض الأصول السائلة، ولكن إذا ما زادت مدة الاحتفاظ بهذه الأصول فترات طويلة، فذلك سيقول من ربحية البنك، كما أشاروا إلى أن ذلك يتفاوت وفقاً لنموذج عمل البنك وحالة الاقتصاد، وبينما كان هناك اتفاق عام على أن البنوك قللت من أهمية السيولة قبيل الأزمة الاقتصادية، وأنه يجب النظر في المقايضة ما بين القدرة على مواجهة صدمات السيولة و تكلفة الاحتفاظ بأصول سائلة ذات عائد منخفض؛ لأن هذه الأخيرة قد تؤثر على توليد الإيرادات وزيادة رأس المال، وكذلك تقديم الائتمان.

ان السيولة عامل أساس في الأزمات المالية، حيث أن البنوك ستجد نفسها عاجزة عن تغطية التزاماتها في مواعيدها إذا ما تبخرت مصادر التمويل، بل في بعض الحالات الأكثر سوءاً، فإن البنوك في بعض الدول قد خسرت أو أجبرت على الاندماج، ونتيجة لذلك ومن أجل الاستقرار المالي كان توفير كمية كبيرة من السيولة من قبل السلطات في العديد من الدول ككندا، والولايات المتحدة..

لوحظ بعد هذه الأزمات أن أغلب البنوك لم تأخذ بعين الاعتبار الأهمية من إدارة السيولة، وما يترتب عليها من مخاطر على نطاق البنك نفسه، وعلى نطاق النظام المالي بشكل أوسع، على هذا النحو اقترح واضعو السياسات أن تحتفظ البنوك بقدر أكبر من الأصول السائلة مقارنة بالماضي، وذلك لمساعدة أنفسهم في التأمين ضد مخاطر السيولة المحتملة أو صعوبات التمويل، ذلك أدى إلى رغبة دولية في اتخاذ تدابير ومعايير مشتركة فيما يتعلق بمخاطر السيولة، وذلك يتضح في لجنة بازل وقيامها بالإشراف على البنوك.

دراسة (MISHRA & PRADHAN, 2019) عنوانها: تأثير إدارة السيولة على الربحية، لاحظت أن المبادلة والموافقة ما بين السيولة والربحية من أهم القضايا التي تهم الباحث والمحللين لما لها من تأثيرات واضحة في قطاع الأعمال، فمن أجل الحصول على نسب عالية من الربحية، ربما تحتاج البنوك إلى فقدان قدرتها على تسديد ديونها بسبب الاحتفاظ بمستويات منخفضة نسبياً من الأصول المتداولة، وبمجرد قيام البنوك بذلك فإن ربحيتها سوف تتحسن، وبالمقابل تكون الملاءة المالية في خطر، وأيضاً فإن المستويات المفرطة من الأصول المتداولة قد يكون لها أثر سلبي على ربحية الشركة، حيث إن المستويات المنخفضة من الأصول المتداولة ربما يؤدي إلى انخفاض معدلات السيولة ونفاذ الأسهم مؤدياً إلى صعوبات في الحفاظ على التشغيل بطريقة سهلة وسلسة؛ لذلك نجد أن الإدارة تحتاج إلى الموافقة بين كل من السيولة والربحية لأجل تعظيم الأرباح للملاك.

كما وضحت هذه الدراسة أن السيولة لها أثر سلبي على الربحية، يتضح ذلك من العائد على الأصول، حيث وجد أن البنك يحتفظ بسيولة عالية بدلاً من العمل على زيادة الأرباح. ولكن في نفس الوقت لا توجد علاقة ذات أهمية ما بين العائد على حقوق الملكية والسيولة، هذا يؤدي إلى الاستنتاج الآتي وهو أن البنوك التجارية تستطيع أن تركز على زيادة ربحيتها من غير التأثير على السيولة والعكس صحيح، إلا أنه جدير بالذكر أن هذا غير مضمون؛ لأن الوضع من المحتمل أن يتغير خصوصاً تلك التغيرات التي تحدث في بيئة الاقتصاد الكلي التي تعد خارج سيطرة البنوك التجارية.

دراسة (Munteanu, 2013) عنوانها: (تحسين السيولة المصرفية في وسط وشرق البنوك الأوروبية) باستخدام قاعدة بيانات بالبنوك التجارية بشرق ووسط أوروبا خلال الفترة ما بين 2003/2010 يوضح العلاقة غير الخطية بين متغيري السيولة والربحية، أظهرت الدراسة أن تحقيق المستوى الأمثل للسيولة على حساب العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول كمقاييس للربحية قد عزز من آثار الأزمة المالية، إن النتائج تتفق مع فكرة أن أسواق التمويل سوف تكافئ البنوك على الاحتفاظ بالأصول السائلة من خلال الحد من تكاليف التمويل ومخاطر السيولة، عندما تتفوق هذه الفائدة على تكاليف الفرصة البديلة للاحتفاظ بأصول ذات عائد

منخفض، فإن الحفاظ على المزيد من الأصول السائلة سيقبل من أرباح البنك، هذه الدراسة تقف بجانب قيام المراقبين بوضع قواعد وقوانين جديدة لسيولة البنك، وذلك لضمان استقرار النظام المالي ككل، فانخفاض الربحية نتيجة لارتفاع مستوى السيولة التي يتم الاحتفاظ بها سوف يكبح ويقيّد تطور القطاع البنكي وكذلك الائتمان المتاح للاقتصاد.

دراسة (Shafana, 2015) عنوانها: السيولة والربحية في المؤسسات المالية في سريلانكا، أشارت إلى أن كل بنك من البنوك التجارية يهدف إلى تعظيم أرباحه؛ لذلك نراه يسعى إلى جذب أكبر عدد ممكن من العملاء، ولكن قرار المؤسسة المالية أو البنك بشأن السيولة والاحتفاظ بنسب عالية من الأصول المتداولة، يخفض من نسب الربحية بشكل ملحوظ، الدراسة كانت على 16 بنكاً وشركة مالية في سريلانكا خلال الفترة (2009 – 2013) حيث استخدم مؤشر الوضع النقدي (النقدية والودائع المستحقة من المصارف/ إجمالي الأصول)، نسبة القدرة (إجمالي القروض / إجمالي الأصول) ونسبة إجمالي الودائع (إجمالي ودائع العملاء / إجمالي الأصول) لقياس مستوى السيولة وتحديد أثرها على العائد على الأصول (صافي الأرباح بعد الضريبة إجمالي الأصول) لهذه المؤسسات المالية، أظهرت هذه الدراسة وجود أثر كبير وسلبي للسيولة على الربحية بالمؤسسات المالية بـسريلانكا، وقد دعمت هذه الدراسة ضرورة الموافقة ما بين السيولة والربحية.

دراسة (Pokharel, 2019) عنوانها: أثر الربحية على السيولة في البنوك التجارية النيبالية، اختبرت خمسة بنوك تجارية في النيبال خلال الفترة (2010 – 2017)، ووجد أن هناك علاقة إيجابية ما بين نسبة التداول ونسبة الاستثمار بالأوراق المالية الحكومية وما بين العائد على الأصول، في حين أن نسبة الاحتياطي النقدي والتزامات فوائد الودائع قصيرة الأجل تتناسب عكسياً مع العائد على الأصول.

أما فيما يتعلق بعلاقة نسب السيولة بالعائد على حقوق الملكية، فإن نسبة التداول ترتبط عكسياً مع العائد على حقوق الملكية، في حين أن باقي نسب السيولة ترتبط إيجابياً مع العائد على حقوق الملكية.

دراسة (Baral, 2005) عنوانها: الفحص الصحي للبنوك التجارية، ناقش تهديد مخاطر السيولة في البنوك التجارية الملاءة المالية للبنوك، ويكون ذلك عندما يحاول عملاء البنوك السحب من أموالهم المودعة لدى هذه البنوك، وتكون هذه البنوك غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها؛ لعدم احتفاظها بقدر كاف من الأصول السائلة لمواجهة هذا السحب، كذلك تتضح هذه المخاطر عندما يكون النقد الموجود بالبنك لا يلبّي طلبات القروض بسبب نقص الأموال، حيث أن ذلك يؤثر سلباً على صحة البنوك التجارية، ولكن بالمقابل الاحتفاظ بنسبة عالية من السيولة سيؤثر على الربحية لهذه البنوك، حيث إن العائد سينخفض بنسبة كبيرة، لذلك لا بد من المفاضلة ما بين السيولة والربحية للحاظ على صحة واستقرار البنوك.

دراسة (Lartey & Antwi & Boadi, 2013) عنوانها العلاقة ما بين السيولة والربحية في بعض البنوك بغانا، طبقت هذه الدراسة على سبعة بنوك بغانا خلال الفترة 2005 إلى 2010م ومن خلال احتساب نسب السيولة والربحية لوحظ أن كلا من هذه النسب في تراجع، كما توجد علاقة إيجابية ضعيفة ما بين السيولة والربحية في هذه البنوك .

دراسة (Bordeleau and Graham, 2010) عنوانها: أثر السيولة على ربحية البنك، أجريت هذه الدراسة خلال الفترة 1997 والفترة 2009م على أكبر البنوك في الولايات المتحدة وكندا، وأشارت إلى أن الربحية جيدة في البنوك التي تحتفظ ببعض الأصول السائلة، ولكن في حالة الاحتفاظ بنسب أعلى من هذه الأصول فإن مستوى الربحية ينخفض وفقاً لذلك، كما أشارت الأدلة التجريبية أيضاً إلى أن هذه العلاقة تختلف وفقاً لنموذج أعمال البنك والحالة الاقتصادية، كذلك أكدت الدراسة على ضرورة المفاضلة بين القدرة على مواجهة صدمات السيولة وتكلفة الاحتفاظ بالأصول ذات العائد المنخفض؛ لأن الأخيرة قد تؤثر في قدرة البنك على توليد إيرادات، زيادة راس المال، وكذلك تمديد الائتمان.

دراسة (Shahchera, 2012) عنوانها أثر سيولة الأصول على الربحية في البنوك الإيرانية، ناقشت هذه الدراسة أثر الاحتفاظ بالأصول السائلة على ربحية البنك التي استخدمت فيها بيانات متعلقة بعينة من البنوك الإيرانية على مدى الفترة 2002 . 2009م، ولوحظ وجود علاقة غير خطية بين الربحية والاحتفاظ بالأصول السائلة.

دراسة (Al Nimer & Warrad & Al Omari, 2015) عنوانها: أثر السيولة على ربحية البنوك الأردنية من خلال العائد على الأصول، في هذه الدراسة فحصت القوائم المالية لـ 15 بنكاً أردنياً مدرجاً في بورصة عمان للأوراق المالية خلال الفترة (2005 - 2011)، ووجدوا أن الربحية متمثلة بالعائد على الأصول تتأثر بشكل واضح بالسيولة المتمثلة بنسبة التداول، حيث إن الإفراط في الاحتفاظ بالسيولة بدلاً من استثمارها لها تأثير عكسي على توليد الأرباح.

### التحليل المالي لنسب السيولة ونسب الربحية للمصرف التجاري الوطني عينة الدراسة

نتائج تحليل السيولة (نسبة التداول)

تم استخدام نسبة التداول لقياس السيولة، وتبين هذه النسبة مدى قدرة المصرف على تغطية التزاماته المتداولة من خلال أصوله المتداولة، ويمكن إيجاد هذه النسبة من خلال المعادلة الآتية (الأصول المتداولة/ الالتزامات المتداولة)، الجدول رقم (1) يبين لنا نتائج نسبة التداول والمتمثلة في نسبة السيولة للمصرف التجاري الوطني خلال الفترة من 2004 إلى 2019م.

الجدول رقم (1) نتائج السيولة (نسبة التداول)

| السنة       | الأصول المتداولة  | الخصوم المتداولة  | نسبة التداول |
|-------------|-------------------|-------------------|--------------|
| 2004        | 588,571,516.00    | 2,633,409,879     | 22.35%       |
| 2005        | 788,770,779.00    | 3,308,887,725     | 23.84%       |
| 2006        | 710,587,186.00    | 3,074,328,337     | 23.11%       |
| 2007        | 840,335,606.00    | 3,820,118,623.00  | 22.00%       |
| 2008        | 2,537,615,713     | 6,334,602,729     | 40.06%       |
| 2009        | 2,788,992,794     | 7,648,630,070     | 36.46%       |
| 2010        | 2,788,577,846     | 10,434,803,214    | 26.72%       |
| 2011        | 3,235,788,169     | 10,807,252,497    | 29.94%       |
| 2012        | 4,184,846,648     | 12,898,612,737    | 32.44%       |
| 2013        | 3,699,416,996     | 13,450,752,202    | 27.50%       |
| 2014        | 3,575,693,000     | 13,839,009,177    | 25.84%       |
| 2015        | 6,156,892,614.00  | 16,517,287,838.00 | 37.28%       |
| 2016        | 11,302,273,905    | 20,202,172,388.00 | 55.95%       |
| 2017        | 13,701,613,358    | 20,529,297,160    | 66.74%       |
| 2018        | 15,309,658,100    | 19,756,092,962    | 77.49%       |
| 2019        | 14,593,960,516    | 18,597,558,025    | 78.47%       |
| المتوسط     | 5,425,224,671.63  | 11,490,800,973    | %39.14       |
| الحد الأعلى | 15,309,658,100.00 | 20,529,297,160    | %78.47       |
| الحد الأدنى | 588,571,516.00    | 2,633,409,879     | %22.00       |

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Excel

## قياس الربحية

لقياس الربحية استخدمت نسبتان وهما: نسبة العائد على الأصول، ونسبة العائد على حقوق الملكية كما يأتي:

- معدل العائد على الأصول: يقيس معدل العائد على الأصول مدى كفاءة البنك على تحقيق أرباح من استثمار أصوله، حيث تم حساب هذه النسبة من خلال قسمة صافي الدخل على إجمالي الأصول (الربيعي وراضي، 2011).
- معدل العائد على حقوق الملكية: يقيس مدى كفاءة إدارة المصرف على توليد الأرباح من كل وحدة من حقوق المساهمين، ويتم حساب هذه النسبة من خلال قسمة صافي الدخل بعد الضريبة على حقوق الملكية (Bashir, 1999)، الجدول رقم (2) يبين نسبة معدل العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية .

الجدول رقم (2) قياس الربحية

| السنة | العائد على الأصول | العائد على حقوق الملكية |
|-------|-------------------|-------------------------|
| 2004  | 0.18              | 3.95                    |
| 2005  | 0.42              | 10.93                   |
| 2006  | 0.41              | 9.29                    |
| 2007  | 0.33              | 8.54                    |
| 2008  | 0.31              | 11.91                   |
| 2009  | 0.66              | 10.91                   |
| 2020  | 0.78              | 13.80                   |
| 2011  | 0.02              | 0.37                    |
| 2012  | 0.13              | 3.13                    |
| 2013  | 0.30              | 6.91                    |
| 2014  | -0.36             | -9.24                   |
| 2015  | 0.05              | 1.48                    |
| 2016  | 0.05              | 1.69                    |
| 2017  | 0.19              | 6.61                    |
| 2018  | 0.59              | 16.32                   |
| 2019  | 0.59              | 13.48                   |

## عرض نتائج الدراسة ومناقشتها

أولاً متغيرات الدراسة وطرق قياسها -

الجدول رقم (3) يبين متغيرات الدراسة

جدول (3) متغيرات الدراسة

| المتغير       | الرمز | المؤشر                  | النسبة                                 |
|---------------|-------|-------------------------|----------------------------------------|
| متغيرات تابعة | ROA   | العائد على الأصول       | صافي الربح/ إجمالي الأصول              |
|               | ROE   | العائد على حقوق الملكية | صافي الربح/ حقوق الملكية               |
| متغير مستقل   | LIQ   | نسبة التداول            | الأصول المتداولة/ الالتزامات المتداولة |

## نموذج الدراسة

لتحقيق أهداف هذه الدراسة صمم نموذجان أساسيان: الأول يقيس الربحية باستخدام العائد على الأصول، والثاني يقيس الربحية باستخدام العائد على حقوق الملكية. النموذج الأول

$$ROAt = \alpha + \beta_1 LIQ + \varepsilon_t$$

النموذج الثاني

$$ROEt = \alpha + \beta_1 LIQ + \varepsilon_t$$

حيث إن:

ROA العائد على الأصول.

ROE: العائد على حقوق الملكية.

$\varepsilon_t =$  : تمثل الخطأ العشوائي عند الوسط الحسابي والانحراف المعياري صفر.

2019-2004 = t

## التحليل الوصفي

الجدول رقم (4) يوضح أهم نتائج التحليل الوصفي للمتغير المستقل والمتغيرات التابعة، حيث يبين الوسط الحسابي، الانحراف المعياري، أكبر قيمة، وأقل قيمة.

جدول (4): نتائج الوصف الإحصائي للمتغيرات المستخدمة

| الوصف الإحصائي    | LIQ   | ROA    | ROE    |
|-------------------|-------|--------|--------|
| الوسط الحسابي     | 0.391 | 0.291  | 6.878  |
| أقصى قيمة         | 0.784 | 0.780  | 16.324 |
| أدنى قيمة         | 0.219 | -0.360 | -9.240 |
| الانحراف المعياري | 0.195 | 0.288  | 6.471  |



نلاحظ من الجدول اعلاه ما يأتي:

- 1- بلغ الوسط الحسابي للعائد على الأصول في البنك التجاري الليبي خلال الفترة (2004-2019) ما نسبته 0.291 وبانحراف معياري قدره 0.288، كما بلغت أكبر قيمة سجلت 0.78 وأدنى قيمة 0.360 - ويلاحظ من القيم القصوى وجود اختلاف بين السنوات من حيث قدرتها على استغلال الموارد المتاحة لتوليد العوائد على الأصول.
- 2- بلغ الوسط الحسابي للعائد على حقوق الملكية في البنك التجاري الليبي خلال الفترة (2009-2015) ما نسبته 6.878 وبانحراف معياري قدره 6.471 كما بلغت أكبر قيمة سجلت 16.324 وأدنى قيمة 9.240 - ويلاحظ من القيم القصوى وجود اختلاف كبير بين السنوات من حيث قدرتها على تحقيق العوائد للمستثمرين واستغلال رأس المال.
- 3- بلغ الوسط الحسابي للسيولة في البنك التجاري الليبي خلال الفترة (2009-2015) ما نسبته 0.391 وبانحراف معياري قدره 0.195 كما بلغت أكبر قيمة تم تسجيلها 0.784 وأدنى قيمة 0.219 ويلاحظ من القيم القصوى عدم وجود اختلاف كبير بين السنوات من حيث السيولة.

### تقدير نموذج (ARDL) ومناقشة النتائج

وفقاً ل (Pesaran & Shin & Smith, 2001) تعد منهجية ARDL منهجية حديثة حيث يتميز هذا الاختبار باعتباره

النموذج الأمثل لتحديد وجود التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة حيث إنه:

- لا يتطلب تطبيق نموذج (ARDL) أن تكون السلاسل الزمنية للمتغيرات متكاملة من الدرجة صفر (0) أو أن تكون من الرتبة الأولى (1) أي عند حساب الفرق الأول لها، حيث يمكن تقدير النموذج التي تكون بعض متغيراتها مستقرة في المستوى الأصلي والبعض الآخر مستقر عند الفرق الأول، ولكن بشرط ألا يوجد أي من المتغيرات المتكاملة من الرتبة الثانية.
  - إمكانية تقدير النموذج في الأجلين: القصير الأجل والطويل الأجل وبفترات إبطاء مختلفة.
  - يعد النموذج الأنسب في حالة العينة الصغيرة وبالتالي فهي الأنسب لهذه الورقة
- اختبار استقراريه السلاسل الزمنية
- نقوم بتحليل خصائص المتغير ذي العلاقة للتأكد من أن هذا المتغير مستقر أو غير مستقر، تعد السلسلة الزمنية مستقرة إذا كان المتوسط والتغاير: التباين المشترك (covariance) للسلسلة الزمنية لا يعتمدان على عامل الزمن، فالسلسلة الزمنية المستقرة لن يكون لها اتجاه trend، وتباين هذه السلسلة يتركز حول المتوسط الحسابي، وله اتجاه ثابت ويتذبذب بثبات. (Gujarati 2003).
- تحليل الاستقرار رياضياً - (اختبار ديكي فولر)

في هذه الدراسة استخدم اختبار ديكي فولر Dickey-Fuller لاختبار جذر الوحدة، وفي هذا الاختبار فرضية العدم تقول بأن السلسلة الزمنية غير مستقرة، والفرضية البديلة تقول بأن السلسلة الزمنية مستقرة.

إذا كان الاحتمال في اختبار ديكي فولر أكبر من 5 % فإننا نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة، والعكس. والجدول (5) يبين نتائج اختبار جذر الوحدة بواسطة اختبار ديكي فولر التي بينت أن كل المتغيرات لم تكن مستقرة عند المستوى ولكنها استقرت عند الفرق الأول.

جدول (5): نتائج اختبارات جذور الوحدة (اختبار ديكي فولر) لمتغيرات الدراسة

| At Level            |         |         |             |                          |
|---------------------|---------|---------|-------------|--------------------------|
| ROE                 | ROA     | LIQ     |             |                          |
| -2.3610             | -2.4143 | 0.3299  | t-Statistic | With Constant            |
| 0.1677              | 0.1544  | 0.9715  | Prob.       |                          |
| n0                  | n0      | n0      |             |                          |
| -2.2709             | -2.3361 | -1.0083 | t-Statistic | With Constant & Trend    |
| 0.4226              | 0.3927  | 0.9113  | Prob.       |                          |
| n0                  | n0      | n0      |             |                          |
| -1.2459             | -1.3404 | 1.7124  | t-Statistic | Without Constant & Trend |
| 0.1859              | 0.1591  | 0.9726  | Prob.       |                          |
| n0                  | n0      | n0      |             |                          |
| At First Difference |         |         |             |                          |
| d(ROE)              | d(ROA)  | d(LIQ)  |             |                          |
| -5.3698             | -4.7267 | -2.7215 | t-Statistic | With Constant            |
| 0.0009              | 0.0028  | 0.0950  | Prob.       |                          |
| ***                 | ***     | *       |             |                          |
| -5.4098             | -4.6631 | -2.8675 | t-Statistic | With Constant & Trend    |
| 0.0039              | 0.0125  | 0.2003  | Prob.       |                          |
| ***                 | **      | n0      |             |                          |
| -5.5772             | -4.9078 | -2.4386 | t-Statistic | Without Constant & Trend |
| 0.0000              | 0.0001  | 0.0190  | Prob.       |                          |
| ***                 | ***     | **      |             |                          |

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج البرنامج الإحصائي 10 – Eviews

ملاحظة: العلامات: الكلمات Level & 1st Difference فهي تعني: على المستوى وعلى الفرق الأول، أما Intercept & Trend فهي تعني: قاطع مع اتجاه، P-Value ترمز لمستوى الأهمية، العلامة (\*) تعني أنها مستقرة عند 10% ، (\*\*) تعني مستقرة عند 5%، و (\*\*\*) تعني مستقرة عند 1% أما n0 فتعني غير مستقرة .

### نتائج تحليل النموذج الأول (العلاقة بين السيولة والعائد على الأصول)

#### اختبارات التشخيص والاستقرار:

لضمان ملاءمة النموذج وصلاحيته النتائج بالتنبؤ بالوضع الحالي للمؤسسة المصرفية، لابد من إجراء بعض اختبارات التشخيص والاستقرار للنموذج المقدر من أجل الحكم على سلامة نتائج النموذج المستخدم في قياس المعلمات المقدرة في كل من الأجل الطويل والأجل القصير للمتغيرات محل الدراسة كما هو مبين بالجدول (6)، وهذه الاختبارات هي:

## 1. اختبار الارتباط التسلسلي:

يستخدم اختبار LM للارتباط التسلسلي في القيم المتبقية، ويختبر هذا الاختبار الفرضية الصفرية (العدم) التي تنص على عدم وجود ارتباط تسلسلي) ضد الفرضية البديلة (وجود ارتباط تسلسلي) وترفض الفرضية الصفرية إذا كانت قيمة F عند درجة المعنوية أقل من 5%، كما هو موضح بالجدول (6)، أظهر الاختبار احتمالات إحصائية F التي تزيد عن 5 و 10% من مستويات الأهمية، مما يعني أنه لا يمكن رفض فرضية عدم الارتباط التسلسلي نتيجة لذلك، توصلت النتائج إلى أن المعادلة القياسية المستخدمة لا تعاني من مشكلة ارتباط تسلسلي.

## 2. اختبار عدم ثبات التباين:

الفكرة الرئيسية لهذا الاختبار هي بالكشف عن مستوى الأهمية لقيمة (F) الإحصائية، ومن ثم رفض أو قبول فرضية عدم لهذا الاختبار، وفرضية عدم لهذا الاختبار تنص على عدم وجود مشكلة تباين أو عدم تجانس، بينما الفرضية البديلة تنص على وجود مشكلة تباين أو عدم تجانس، وترفض الفرضية الصفرية إذا كانت قيمة (F) عند درجة المعنوية أقل من 5%، ولهذا الغرض قد استخدم اختبار Breusch-Pagan-Godfrey كما هو موضح بالجدول (6)، ووفقاً للنتائج لا يمكن رفض فرضية عدم؛ لأن احتمالية المعادلة القياسية أكبر من مستوى معنوية 5%، وبالتالي لا يوجد تأثير تباين في المعادلة قيد التحقيق.

## 3. اختبار التوزيع الطبيعي:

يقوم هذا الاختبار على أساس اختبار الفرضية الصفرية (العدم) التي تنص على أن القيم المتبقية موزعة توزيعاً طبيعياً ضد الفرضية البديلة (القيم المتبقية غير موزعة توزيعاً طبيعياً)، حيث ترفض الفرضية الصفرية إذا كانت قيمة (F) عند درجة المعنوية أقل من 5%؛ لهذا فقد استخدم اختبار Jarque-Bera لاختبار التوزيع الطبيعي، كما هو مبين بالجدول رقم (6) إن قيمة F الإحصائية عند مستوى معنوية أكبر من 5%، مما يشير إلى قبول رفض فرض عدم (H0)، أي أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي ورفض الفرضية البديلة (H1) التي تنص على أن البواقي لا تتوزع طبيعياً، و عليه يمكن التأكيد على أن قيم البواقي في النموذج موزعة توزيعاً طبيعياً.

جدول (6) : نتائج اختبارات التشخيص والاستقرار للنموذج الأول

| Diagnostics Tests (الاختبارات التشخيصية)   |                |             |                          |
|--------------------------------------------|----------------|-------------|--------------------------|
| Kind of Tests                              | P-Value        | F-Statistic | أنواع الاختبارات         |
| Serial Correlation(LM Test)                | 0.2231         | 9.541077    | الارتباط الذاتي المتسلسل |
| Heteroskedasticity (Breusch-Pagan-Godfrey) | 0.3900         | 1.560888    | اختبار عدم الثبات        |
| Normality Test (J-Bera Test)               | 0.728493       | 0.633554    | اختبار التوزيع الطبيعي   |
| النتائج النهائية                           |                |             |                          |
| لا توجد مشكل ارتباط ذاتي                   | قبول فرضية عدم |             | الارتباط الذاتي المتسلسل |
| عدم وجود مشكلة تباين                       | قبول فرضية عدم |             | اختبار عدم الثبات        |
| القيم موزعة توزيعاً طبيعياً                | قبول فرضية عدم |             | اختبار التوزيع الطبيعي   |

المصدر: اعداد الباحثين وفقاً لنتائج اختبارات التشخيص والاستقرار المتحصل عليها من البرنامج الإحصائي EVIEWS 10.

تقبل فرضية عدم إذا كانت درجة معنوية F الإحصائية أكبر من 5%.

## اختبار الحدود:

بعد أن قامت الدراسة بتحديد فترة الإبطاء المثلى للنموذج المقدر بواسطة اختبار Akaike information criterion حيث تم اختيار 4 إبطاءات للمتغير التابع، و3 إبطاءات للمتغير المستقل، وكذلك تحديد ترتيب استقرار المتغيرات المستخدمة في تقدير النموذج، يمكن الآن تنفيذ الخطوة التالية، وهي اختبار وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغير المستقل والمتغير التابع للنموذج، فهي تعد من أهم الخطوات في تقدير نموذج ARDL، وهذه الخطوة يمكن تنفيذها بواسطة اختبار الحدود.

عادة ما يستخدم هذا الاختبار للكشف عن وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والتابعة، وذلك من خلال اختبار فرضية العدم (عدم وجود علاقة تكاملية طويلة الأمد بين المتغيرات) ضد الفرضية البديلة (وجود علاقة تكاملية طويلة الأمد بين المتغيرات)، حيث يتم مقارنة قيم  $F$  الإحصائية والمحسوبة مع قيم الحدود الحرجة، وهذه القيم الحرجة اقترحت بواسطة Pesaran، وترفض فرضية العدم إذا كانت قيمة  $F$  الإحصائية والمحسوبة أكبر من قيمة الحد الأعلى للقيم الحرجة، بينما تقبل فرضية العدم إذا كانت القيمة أقل من قيمة الحد الأدنى، والنتيجة تكون غير محسومة إذا وقعت قيمة  $F$  بين قيمتي الحدين: الأعلى والأدنى.

وفقاً للنتائج المبينة في الجدول رقم (7)، فإن قيمة قيم  $F$  الإحصائية المحسوبة التي قدرت بقيمة 0.8580 أصغر بكثير من القيمة الحرجة للحد الأدنى (4.94) عند مستوى معنوية 5%، مما يشير إلى رفض الفرضية البديلة ((وجود علاقة تكاملية طويلة الأمد بين المتغيرات)، وقبول فرضية العدم (عدم وجود علاقة تكاملية طويلة الأمد بين المتغيرات).

جدول (7): نتائج اختبار وجود مستوى العلاقة بين المتغيرات المستخدمة في النموذج الأول

| نموذج ARDL     |  | القيم الحرجة 10% |  | القيم الحرجة 5% |  |
|----------------|--|------------------|--|-----------------|--|
| الفترة الزمنية |  | F-Statistics     |  | I(0) I(1)       |  |
| (2004-2019)    |  | 0.858096         |  | 4.04 4.78       |  |
|                |  |                  |  | 4.94 5.73       |  |

المصدر: إعداد الباحثين وفقاً لنتائج برنامج EViews 10، ملاحظة:  $I(0)$  و  $I(1)$  تمثيلان للقيم الدنيا و العليا على التوالي.

يشير النموذج الأول المقدر إلى عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين السيولة كونها متغيراً مستقلاً والعائد على الأصول كونه متغيراً تابعاً كما في نتائج الجدول (7) خلال الفترة (2004-2019) حيث كانت قيمة  $F$  المحسوبة أقل من قيمة الحد الأدنى. تقدير العلاقات في الأجل الطويل والأجل القصير وتحديد معامل تصحيح الخطأ.

يوضح الجدول رقم (8)، نتائج اختبار نموذج ARDL، حيث يحتوي الجدول على نتائج تقديرات في الأجل القصير للنموذج الأول، هذا بالإضافة إلى نتائج تحديد معامل تصحيح الخطأ (EMC).

جدول (8): نتائج اختبارات الانحدار الذاتي للعلاقات الخطية في الأجلين الطويل والقصير باستخدام نماذج (ARDL)

| المتغيرات          | المعلمة   | الإحصائية T | المعنوية |
|--------------------|-----------|-------------|----------|
| في الأجل الطويل    |           |             |          |
| LIQ                | -1.212771 | -1.180051   | 0.3230   |
| في الأجل القصير    |           |             |          |
| D(ROA(-1))         | 0.153912  | 0.478575    | 0.6650   |
| D(ROA(-2))         | 0.352167  | 1.321114    | 0.2782   |
| D(ROA(-3))         | 0.765037  | 3.745286    | 0.0332   |
| D(LIQ)             | -1.577089 | -2.821828   | 0.0666   |
| D(LIQ(-1))         | 2.665032  | 4.406658    | 0.0217   |
| D(LIQ(-2))         | 2.335565  | 3.508734    | 0.0392   |
| CointEq(-1)*       | -0.860233 | -3.163593   | 0.0507   |
| R-squared          | 0.926749  |             |          |
| Adjusted R-squared | 0.838847  |             |          |
| Durbin-Watson stat | 2.364556  |             |          |

المصدر: إعداد الباحثين وفقاً لنتائج اختبارات الانحدار الذاتي الخطي للفجوة الزمنية الموزعة (ARDL)، و بحسب مخرجات برنامج EViews 10.

فيما يتعلق بنتائج العلاقات بين متغيرات في الأمد القصير، فقد كشفت النتائج عن وجود ارتباط عكسي بين متغير السيولة وبين ربحية المصرف التجاري عند مستوى أهمية أقل من 10%، فعند ارتفاع السيولة بنسبة 1% سيؤدي ذلك إلى انخفاض الربحية على الأصول المصرف التجاري بنسبة 1.57% في الأجل القصير، ولكن هذا الارتباط يصبح إيجابياً بعد السنة الأولى، فعند ارتفاع السيولة بنسبة 1% هذا سوف يؤدي إلى ارتفاع الربحية على الأصول بنسبة 2.66 و 2.33 للسنة الثانية والثالثة على التوالي عند مستوى أهمية أقل من 5%، أما في الأجل الطويل فلم تكن هناك علاقة معنوية بين السيولة والربحية على الأصول. أما معامل تصحيح الخطأ (ECM) فقد حقق جميع الشروط، حيث كانت له إشارة سالبة، والمعلمة ذات أهمية إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 5%، وهذا المعامل يوضح الفترة الزمنية التي يحتاجها المتغير التابع للعودة للتوازن في حدوث خلل وعدم توازن مع المتغيرات المستقلة في الأجل الطويل، وبالنظر إلى نتائج الجدول نلاحظ أن قيمة معامل التصحيح قد بلغت 86% (أي الأخطاء التي تحدث في الأجل القصير)، يمكن معالجتها والعودة إلى التوازن في الأجل الطويل خلال وحدة الزمن وهي سنة، وتبين أن  $R^2 = 0.92$  الذي يدل على قوة العلاقة بين المتغيرات، ويعني أن المتغير المستقل يفسر التغيرات الحاصلة في ربحية المصرف التجاري بنحو 92%.

نتائج تحليل النموذج الثاني (العلاقة بين السيولة والعائد على حقوق الملكية)

#### الاختبارات التشخيصية (Diagnostics Tests)

من الجدول رقم (9) النموذج المقدر خال من مشكلة الارتباط الذاتي، مشكلة التباين، وأن قيماً موزعةً توزيعاً طبيعياً وبالتالي يمكن اختبار نموذج الحدود للنموذج الثاني.

## جدول (9) الاختبارات التشخيصية (Diagnostics Tests) للنموذج الثاني

| الاختبارات التشخيصية (Diagnostics Tests)    |                  |             |                          |
|---------------------------------------------|------------------|-------------|--------------------------|
| Kind of Tests                               | P-Value          | F-Statistic | أنواع الاختبارات         |
| Serial Correlation(LM Test                  | 0.9148           | 0.091756    | الارتباط الذاتي المتسلسل |
| Heteroskedasticity (Breusch-Pa-gan-Godfrey) | 0.8103           | 0.490723    | اختبار عدم الثبات        |
| Normality Test (J-Bera Test)                | 0.428198         | 1.696339    | اختبار التوزيع الطبيعي   |
| النتائج النهائية                            |                  |             |                          |
| لا توجد مشكل ارتباط ذاتي                    | قبول فرضية العدم |             | الارتباط الذاتي المتسلسل |
| عدم وجود مشكلة تباين                        | قبول فرضية العدم |             | اختبار عدم الثبات        |
| القيم موزعة توزيعاً طبيعياً                 | قبول فرضية العدم |             | اختبار التوزيع الطبيعي   |

## اختبار الحدود للنموذج الثاني:

بعد أن قامت الدراسة بتحديد فترة الإبطاء المثلى للنموذج المقدر بواسطة اختبار Akaike information criterion حيث اختير 3 إبطاءات للمتغير التابع و3 إبطاءات للمتغير المستقل، وكذلك تحديد ترتيب استقرار المتغيرات المستخدمة في تقدير النموذج، يمكن الآن تنفيذ الخطوة التالية، وهي اختبار وجود علاقة طويلة الأجل بين السيولة والعائد على حقوق الملكية. وفقاً للنتائج المبينة في الجدول رقم (10) نجد أن قيمة قيم F الإحصائية المحسوبة التي قدرت بقيمة 0.819791 أصغر بكثير من القيمة الحرجة للحد الأدنى (4.94) عند مستوى معنوية 5%، مما يشير إلى رفض الفرضية البديلة ((وجود علاقة تكاملية طويلة الأمد بين المتغيرات)، وقبول فرضية العدم (عدم وجود علاقة تكاملية طويلة الأمد بين المتغيرات).

## جدول (10) اختبار الحدود للنموذج الثاني

| القيم الحرجة 5% |      | القيم الحرجة 10% |      | نموذجARDL    |                |
|-----------------|------|------------------|------|--------------|----------------|
| I(1)            | I(0) | I(1)             | I(0) | F-Statistics | الفترة الزمنية |
| 5.73            | 4.94 | 4.78             | 4.04 | 0.819791     | (2004-2019)    |

تقدير العلاقات في الأجل الطويل والأجل القصير، وتحديد معامل تصحيح الخطأ فيما يتعلق بنتائج العلاقات بين متغيرات في الأمد القصير، فقد كشفت النتائج عن وجود ارتباط طردي بين السيولة والعائد على حقوق الملكية عند مستوى معنوية 5% كما هو مبين من الجدول رقم (11)، فعند ارتفاع السيولة بنسبة 1% سيؤدي ذلك إلى ارتفاع الربحية على حقوق الملكية للمصرف التجاري بنسبة 32%، 49، 73% للسنة الأولى، والثانية، والثالثة على التوالي في الأجل القصير، أما في الأجل الطويل فلم تكن هناك علاقة معنوية بين السيولة والربحية على حقوق الملكية.

جدول (11) نتائج اختبارات الانحدار الذاتي للعلاقات الخطية في الأجلين: الطويل والقصير باستخدام نماذج (ARDL)

| المتغيرات          | المعلمة   | الإحصائية T | المعنوية |
|--------------------|-----------|-------------|----------|
| في الأجل الطويل    |           |             |          |
| LIQ                | .6849800  | .0231290    | .98240   |
| في الأجل القصير    |           |             |          |
| D(ROE(-1))         | -1.438718 | -4.966186   | 0.0042   |
| D(ROE(-2))         | -0.740868 | -3.753102   | 0.0133   |
| D(LIQ)             | 32.22815  | 2.441990    | 0.0585   |
| D(LIQ(-1))         | 49.27240  | 3.879514    | 0.0116   |
| D(LIQ(-2))         | 73.62072  | 5.027467    | 0.0040   |
| CointEq(-1)*       | 0.385301  | 1.402676    | 0.2197   |
| R-squared          | 0.912196  |             |          |
| Durbin-Watson stat | 1.701609  |             |          |

اما معامل تصحيح الخطأ (ECM) فلم يحقق الشروط، حيث كانت له إشارة موجبة، والمعامل ليست ذات أهمية إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 5%. اما  $R^2 = 0.91$ ، الذي يدل على قوة العلاقة بين المتغيرات، ويعني أن المتغير المستقل يفسر التغيرات الحاصلة في ربحية المصرف التجاري بنحو 91%.

### نتائج الدراسة

- عدم وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، وهذا عكس ما كان متوقعا في فرضيات الدراسة، بحيث تؤكد هذه النتيجة أن زيادة ربحية البنك التجاري الوطني في المدى الطويل يخضع لمحددات أخرى غير السيولة.
- توجد علاقة عكسية بين السيولة والعائد على الأصول للسنة الأولى، ولكن هذا العلاقة تصبح طردية بعد السنة الأولى.
- نسبة التداول تؤثر بشكل أكبر على الربحية المقاسة بالعائد على حقوق الملكية.

### توصيات الدراسة

- ضرورة التركيز على الربحية التي تدل على مدى مقدرة البنك على تحقيق الأرباح.
- يجب أن يعمل البنك التجاري الوطني على اتباع سياسات ملائمة لإدارة السيولة لديها بشكل أفضل لتحقيق أرباح أعلى.
- على المصرف التجاري الوطني الاستفادة من الربحية والتركيز على الأنشطة التي تدر أرباحا طويلة الأجل.
- ضرورة تقويم الأداء المالي للمصارف التجارية بشكل دوري من قبل الجهات الرقابية كالمصرف المركزي للوقوف على مواطن الضعف ومعالجتها بالوقت والطرق المناسبة.
- العمل على إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث بشكل أوسع بحيث تشمل جميع البنوك في ليبيا.

## قائمة المصادر والمراجع أولاً: المراجع باللغة العربية:

-الربيعي، حاكم محسن وراضي حمد (2011)، حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة الطبعة الأولى، 148 . مطبعة البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

## ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية

- Al Nimer, M., Warrad, L. and Al Omari, R., 2015. The impact of liquidity on Jordanian banks profitability through return on assets. *European Journal of Business and Management*, 7(7), pp.229-232.
- Baral, K.J., 2005. Health check-up of commercial banks in the framework of CAMEL: A case study of joint venture banks in Nepal. *Journal of Nepalese Business Studies*, 2(1), pp.41-55.
- Bashir, A.H.M., 1999. Risk and profitability measures in Islamic banks: The case of two Sudanese banks. *Islamic Economic Studies*, 6(2)..
- Bordeleau, É. and Graham, C., 2010. *The Impact of liquidity on bank profitability. bank of Canada* (Vol. 38). working paper
- Gujarati, D.N., 2003. Basic Econometrics. Published Book.
- Malik, M.S., Awais, M. and Khursheed, A., 2016. Impact of liquidity on profitability: A comprehensive case of Pakistan's private banking sector. *International Journal of Economics and Finance*, 8(3), p.69.
- MISHRA, S. and PRADHAN, B.B., 2019. Impact of liquidity management on Profitability: An empirical analysis in private sector banks of India. *Revista Espacios*, 40(30).
- Munteanu, I., 2013. Optimizing bank liquidity in Central and Eastern Europe. *Review of Economic and Business Studies*, 6(1), pp.83-90.
- Pesaran, M.H., Shin, Y. and Smith, R.J., 2001. Bounds testing approaches to the analysis of level relationships. *Journal of applied econometrics*, 16(3), pp.289-326.
- Pokharel, S.P., 2019. Impact of liquidity on profitability in Nepalese Commercial Bank. *Patan Pragya*, 5(1), pp.180-187.
- Shafana, M.A.C.N., 2015. Liquidity and profitability of financial institutions in Sri Lanka.
- Shahchera, M., 2012, August. The impact of liquidity asset on Iranian bank profitability. In *International Conference on Management, Behavioral Sciences and Economics Issues (IC-MBSE'2012)*, Penang, Malaysia (pp. 131-135).